

المحاضرة 1. واقع الشمول المالي في الجزائر

أولا الجهود المبذولة لتحسين الشمول المالي

1. إستراتيجية وطنية للشمول المالي (2022-2026):

- أطلقها بنك الجزائر.
- محاورها: رقمنة القطاع المالي، التثقيف المالي، تطوير التمويل الإسلامي، وتسهيل وصول الخدمات المالية.
- 2. إدخال منتجات مالية جديدة:
 - التمويل الإسلامي.
 - الدفع عبر الهاتف النقال.
 - النقود الإلكترونية (E-Dinar) ، الدفع عبر (QR Code).
- 3. التوسع في نقاط الخدمة المالية:
 - تحسين التغطية الجغرافية للبنوك ومراكز البريد.
 - استخدام الوكلاء المصرفيين مستقبلاً.

ثانيا: فرص وآفاق مستقبلية

- استخدام التكنولوجيا المالية (Fintech) لتقليل الكلفة وتوسيع الوصول.
- تطوير منصات الدفع عبر الهاتف المحمول.
- تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:
 - دعم ريادة الأعمال عبر حلول تمويل ميسرة.
 - التعاون مع المنظمات الدولية والبنوك الإسلامية.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص:
 - إشراك القطاع الخاص في تقديم الخدمات المالية.
 - تحفيز الابتكار في المنتجات المالية.

ثالثا: توصيات عامة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر

1. تبسيط إجراءات فتح الحسابات.
2. دعم التمويل الصغير والمتناهي الصغر.
3. التوسع في التثقيف المالي في المدارس والجامعات.
4. رقمنة المعاملات الحكومية للحد من الاقتصاد النقدي.
5. تطوير التشريعات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية.

رابعاً مؤشرات الشمول المالي في الجزائر (حتى 2024)

1.نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية

- 2011: 33.3%
- 2014: 50.5%
- 2017: 42.8%
- 2021: 44.1%

• 2023: لم تُنشر بيانات رسمية جديدة، ولكن تشير التقارير إلى تحسن طفيف في هذه النسبة

[IMF](#) [eLibrary+3Emir](#) [Abd](#) [el-Kader](#) [University+3BTI](#)
[2024+3ASJP+8Dspace](#) [University](#) [Ouargla+8ASJP+8ASJP+4BTI](#)
[2024+4Bank of Algeria+4](#)

2. عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ

- 2019: 50.6
- 2020: 48.1
- 2021: 48.6
- 2022: 41.9
- 2023 46.9

تشير هذه الأرقام إلى تذبذب في الوصول إلى الائتمان، مع انخفاض ملحوظ في عام 2022 .

3. استخدام المدفوعات الرقمية

لا تتوفر بيانات محددة لعام 2024، ولكن يُلاحظ أن الجزائر تعمل على تعزيز استخدام المدفوعات الرقمية من خلال إطلاق مشاريع جديدة .

4. التغطية الجغرافية للخدمات المالية

تشير التقارير إلى أن الجزائر حققت "نتائج مشجعة" في مجال الخدمات المالية والتغطية البنكية، مع جهود لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الريفية [APS](#).

تحليل وتفسير المؤشرات

- **تحسن تدريجي:** تشير البيانات إلى تحسن تدريجي في بعض مؤشرات الشمول المالي، مثل نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية.
- **تحديات مستمرة:** رغم التحسن، لا تزال هناك تحديات، مثل انخفاض استخدام المدفوعات الرقمية والتفاوت في التغطية الجغرافية للخدمات المالية.

توصيات الهيئات الدولية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر

1. **تعزيز الثقافة المالية:** من خلال برامج تعليمية وتوعوية لزيادة الوعي بأهمية الخدمات المالية.
2. **تحسين البنية التحتية الرقمية:** لتسهيل استخدام المدفوعات الإلكترونية والوصول إلى الخدمات المالية عبر الإنترنت.
3. **توسيع التغطية الجغرافية:** من خلال فتح فروع جديدة للبنوك ومراكز البريد في المناطق النائية.
4. **تبسيط الإجراءات:** لتسهيل فتح الحسابات المصرفية والحصول على الخدمات المالية.

إليك نظرة شاملة على تقارير وتوصيات الهيئات الدولية الرئيسية حول الشمول المالي في الجزائر، استنادًا إلى أحدث الوثائق الصادرة عن البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF):

البنك الدولي (World Bank)

التشخيص والتوصيات:

البنك الدولي يولي اهتمامًا خاصًا لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، خاصة من خلال:

- تحسين الوصول إلى الخدمات المالية: تشير التقارير إلى أن 57% من البالغين و71% من النساء في الجزائر لا يمتلكون حسابات مصرفية، مما يعيق وصولهم إلى الخدمات المالية الأساسية مثل الادخار والائتمان والتأمين [World Bank Blogs](#).
- تعزيز الخدمات المالية الرقمية: تشجع الجزائر على تطوير الخدمات المالية الرقمية كوسيلة لتوسيع الشمول المالي، مع التركيز على المناطق الريفية والفئات الضعيفة.
- تعزيز البنية التحتية الرقمية: توصي بتوسيع البنية التحتية الرقمية وتطوير الإطار القانوني والتنظيمي لدعم الابتكار المالي.

صندوق النقد الدولي (IMF)

التشخيص والتوصيات:

في تقرير مشاورات المادة الرابعة لعام 2023، قدم صندوق النقد الدولي التوصيات التالية:

- تعزيز الشمول المالي: أكد الصندوق على أهمية تحسين الشمول المالي كعنصر أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
- إصلاحات في القطاع المصرفي: حث السلطات الجزائرية على تسريع إصلاحات القطاع المصرفي، بما في ذلك تحسين الإشراف المصرفي ومراقبة القروض المتعثرة، لتعزيز الثقة في النظام المالي.
- [IMF](#)
- تنويع مصادر التمويل: أوصى الصندوق بتقليل الاعتماد على التمويل من البنك المركزي وتشجيع الادخار المحلي وتطوير أسواق رأس المال.

□فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF)

◆التقييم والتوصيات:

في تقرير التقييم المتبادل لعام 2023، تم تقييم الجزائر على النحو التالي:

- الامتثال الفني: تم تصنيف الجزائر على أنها "متوافقة" أو "متوافقة إلى حد كبير" مع عدد من توصيات FATF ، مع وجود بعض المجالات التي تحتاج إلى تحسين .
- الفعالية: أظهرت الجزائر فعالية منخفضة إلى متوسطة في معظم النتائج الفورية، مما يشير إلى الحاجة لتعزيز تنفيذ الإجراءات.

◆التوصيات الرئيسية:

- تعزيز الإشراف على المؤسسات المالية: تحسين الإشراف على المؤسسات المالية لضمان الامتثال الكامل لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تحسين الشفافية: تعزيز الشفافية في ملكية الشركات والكيانات القانونية الأخرى لتقليل مخاطر إساءة استخدام النظام المالي.

✓خلاصة وتوصيات مشتركة:

- تعزيز الشمول المالي الرقمي: من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية وتوفير الخدمات المالية عبر الإنترنت والهاتف المحمول.
- تحسين الإطار التنظيمي: تحديث القوانين واللوائح لتشجيع الابتكار المالي وضمان الامتثال للمعايير الدولية.
- تعزيز الثقافة المالية: إطلاق حملات توعية وبرامج تعليمية لزيادة الوعي المالي بين المواطنين، خاصة في المناطق الريفية والفئات الضعيفة.
- تطوير القطاع المصرفي: إصلاح القطاع المصرفي لتعزيز الثقة وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية.

المحاضرة 2: دور التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي

1 ما هي التكنولوجيا المالية (FinTech)؟

هي استخدام الابتكارات التكنولوجية لتقديم خدمات مالية بطريقة أكثر كفاءة ومرونة، مثل:

- تطبيقات الدفع الإلكتروني
- التمويل الجماعي Crowdfunding
- المحافظ الرقمية Wallets
- القروض المباشرة عبر الإنترنت (P2P Lending)
- البنوك الرقمية (Neobanks)
- العملات الرقمية وتقنية البلوك تشين

2 كيف تعزز التكنولوجيا المالية الشمول المالي؟

1. إتاحة الخدمات المالية للفئات غير المخدومة

- FinTech تقلل من الحاجة لوجود بنوك تقليدية أو وثائق كثيرة.
- مثال: يمكن لامرأة في قرية نائية فتح محفظة رقمية على هاتفها دون الذهاب لبنك.

2. خفض التكاليف والرسوم

- الخدمات الرقمية أرخص
- من المصرفية التقليدية، ما يُحَقِّز الفئات الفقيرة على استخدامها.

3. الوصول الجغرافي الأوسع

- البنية التحتية الرقمية تُمكن حتى من هم في المناطق الريفية أو النائية من الوصول للخدمات المالية.

4. الابتكار في المنتجات

- إمكانية تقديم خدمات تأمين مصغر (Microinsurance) أو قروض قصيرة الأجل رقمياً.

5. التمويل الصغير وريادة الأعمال

- منصات التمويل الجماعي تساعد أصحاب المشاريع الصغيرة على تمويل أفكارهم دون بنوك.

3 أمثلة وتجارب عملية

تجارب عالمية:

- **كينيا: M-PESA** – نظام محفظة هاتفية مكن أكثر من 80% من السكان من التعامل المالي الرقمي.
- **الهند – نظام UPI** دفع فوري ساعد في إدماج الملايين ضمن النظام المالي الرسمي.
- **الصين Alipay – و WeChat Pay** حولت الصين إلى مجتمع غير نقدي.

تجارب عربية:

- **مصر:** انتشار المحافظ الإلكترونية عبر شركات المحمول مثل "فودافون كاش".
- **الأردن:** إطلاق المحافظ الإلكترونية الوطنية وتطبيقات دفع P2P.
- **الجزائر:** مشروع الدفع عبر QR code ، ومحافظ رقمية مثل "BaridiMob" ، مع بداية ظهور بنوك رقمية قيد التأسيس.

4 التحديات التي تواجه FinTech والشمول المالي

1. الضعف في البنية التحتية الرقمية (الإنترنت، الكهرباء)

2. الأمية المالية والرقمية.
3. ضعف الثقة في الأنظمة الإلكترونية.
4. الإطار القانوني والتنظيمي البطيء.
5. مخاطر الأمن السيبراني والاحتيال.

5 مستقبل التكنولوجيا المالية في دعم الشمول المالي

- الذكاء الاصطناعي: لتحليل سلوك العملاء وتقديم حلول مخصصة.
- البلوك تشين: لتأمين المعاملات وتحسين الشفافية.
- الشمول المالي الأخضر: عبر تمويل المشاريع المستدامة والبيئية رقمياً.
- الشراكة بين الحكومات وشركات التكنولوجيا لتمكين الفئات الهشة والمرأة الريفية.

✓ خاتمة وتوصيات

- التكنولوجيا المالية ليست رفاهية، بل ضرورة لتحقيق عدالة مالية ومجتمع أكثر شمولاً.
- الدول بحاجة إلى استراتيجيات شاملة تشمل تطوير البنية التحتية، تعديل القوانين، وتعزيز الثقافة الرقمية.
- الجامعات ومراكز البحث مدعوة للعب دور كبير في نشر المعرفة المالية الرقمية.

6 هل هناك منتجات تكنولوجيا مالية لا تخدم الشمول المالي ماهي؟

● منتجات FinTech لا تخدم الشمول المالي (أو تخدمه جزئياً فقط):

1. منتجات القروض الاستهلاكية الفورية (Buy Now Pay Later – BNPL)

مثال (Klarna، AfterPay، Tabby) في بعض الدول العربية

- ✓مصممة أساساً للمستهلكين الذين لديهم أصلاً إمكانية الوصول إلى وسائل الدفع الرقمية.
- ✗قد تؤدي إلى زيادة المديونية بين الفئات ذات الدخل المنخفض دون تعزيز قدراتهم الإنتاجية.
- ✗تتطلب عادة وجود بطاقات ائتمان أو حسابات مصرفية نشطة، ما يستثني الفئات غير المشمولة أصلاً.

2. منصات التداول المالي عالي المخاطر (مثل العملات المشفرة والمشتقات)

مثال: تطبيقات تداول العملات الرقمية مثل Robinhood أو Binance

- ✓تخدم شريحة تقنية من الشباب الحضري المتعلم.
- ✗غير مناسبة للأمين مالياً أو الفئات الضعيفة بسبب مخاطر الخسارة الكبيرة.
- ✗لا توفر أي تمويل إنتاجي أو خدمات ادخار/ائتمان تقليدية.

3. البنوك الرقمية الفاخرة (Neobanks) الموجهة لرجال الأعمال والنخبة)

مثال N26، Revolut Premium، أو خدمات Black Card الرقمية

- ✓تقدم خدمات مميزة للرحلات، تحويلات مالية عالمية، وبطاقات فاخرة.
- ✗غير موجهة أصلاً للفئات المهمشة أو غير المشمولة مالياً.
- ✗تعتمد على اشتراكات مرتفعة وشروط صارمة.

4. خدمات الدفع الفوري المرتبطة بالهواتف الذكية الحديثة فقط

مثال Apple Pay أو Samsung Pay

- ✓تخدم الفئات ذات الدخل المتوسط فما فوق، والذين يمتلكون أجهزة حديثة.
- ✗غير متاحة للأفراد الذين لا يملكون هواتف ذكية متطورة أو اتصال دائم بالإنترنت.

5. أنظمة الائتمان الآلي (Automated Credit Scoring) باستخدام بيانات رقمية محدودة

- ✓ تستند إلى البيانات مثل سجل الهاتف أو مواقع التواصل.
- ✗ قد تؤدي إلى التمييز ضد فئات لا تملك تاريخاً رقمياً كافياً، مثل كبار السن أو سكان المناطق النائية.
- ✗ تقتصر للشفافية، وقد ترفض الأفراد دون تفسير واضح.

✓ الخلاصة:

ليست كل منتجات التكنولوجيا المالية تدعم الشمول المالي بشكل فعلي أو عادل. بعضها قد يُفاقم الفجوة المالية، خاصة إن لم يُصمَّم بناءً على فهم دقيق لاحتياجات الفئات المهمشة.

قاعدة ذهبية: المنتج الذي لا يُراعي القدرة الاقتصادية والبنية التحتية الرقمية والثقافة المالية للفئات المهمشة ليس أداة شمول مالي، بل أداة تعميق للفجوة.

